تقديمُ الفاعلِ على الفعلِ في نهجِ البلاغة
بينَ المنهجِ المعياري و الوصفي

المدرس الدكتور
ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية
Thergham.alhussainy@uokfa.iq

Making moving of the Doer upon the Verb in Nahaj AL Balaqa Between the Criterion and Descriptive Method

Lect. Dr.
Dhurgham Ali Mohsen
Kufa University - The Basic Education College

الملخص:

يتناول البحث قضية نحوية خلافية بين الكوفيين والبصريين وهي مسألة جواز تقديم الفاعل على فعله، وقد جاءَ متبعاً المنهجَ الوصفي ومقسماً على مبحثين تسبقُهما مقدمةٌ، المبحثُ الأولِ كان بعنوان (**تقديم الفاعل على الفعل بين المعيارية والوصفية**) يتناولُ قضيتين الأولى (**معيارية وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ عنْ الفعلِ**) والثانية (**وصفية جوازِ تقديمِ الفاعلِ على الفعلِ**)، أما المبحثُ الثاني فقد جعلته دليلاً على صحةِ رأي الكوفيين في هذه المسألةِ بالاستشهادِ منْ كلامِ أفصحِ العربِ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ إمامِ البلاغةِ وسيدِ الفصاحةِ ومنبعها عليِ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام في نهجه (**نهج البلاغة**) وقد سميته (**دلالات تقديم الفاعل على الفعل**).

وتوصلت الدراسةُ إلى أنَّ منهج البصريين كان أكثر تقيداً بالأصول المنطقية والفلسفية المعيارية، من المنهج الكوفي الذي كان أكثر توسعاً بالاستشهاد اللغوي وأقرب إلى طبيعة اللغة ووصفها، ويعضد رأيهم في مسألة تقديم الفاعل على الفعل، شواهد كثيرة ومتنوعة إذ استشهدوا بآيات قرآنية ، وأبيات شعرية، وكلام نثري عربي، ممّا لا مجال معها للشك أن طبيعة الاستعمال اللغوي عند العرب، أنهم يقدمون الكلمات التي يهتمون بها ويقصدون التحدث عنها.

الكلمات المفتاحية: الفعل، الفاعل، تقديم الفاعل، المنهج الوصفي، المنهج المعياري، الكوفيون، البصريون، نهج البلاغة، أسلوبية التركيب، طبيعة اللغة.

Abstract:-

The grammarians made a lot of pedagogical mistakes when they put the grammars, they didn't investigate Arabic speech fully examination, therefore; their rules came concern with some of Arabic speaking unless it, they mixed the linguistic pedagogical with another strange method with the nature of the language and it is consist of logical pedagogical and philosophy pedagogical which governs the obligation of the late doer with the verb, because the verb is the factor in arising of the doer, as it is need to be the action before object, the Basrion go with this opinion and the kufion differ whom allow the doer introduces with verb according to Qur'anic scenes, and Arabic fluent speech and it is the first book (Nahaj Al Blaqa) which wrote it by the master of scientists Ameer Al Momeneen Ali Bin Aby Talib (P.B.U.H), Who differs the grammars of Basrain, to prove about meaning of good style and the meaningful evidences which doesn't appear except with changing.

Key words: Nahaj AL Balaqa, the Doer, Making moving, The grammarians, the linguistic pedagogical, Arabic speech, logical pedagogical, philosophy pedagogical, Ali Bin Aby Talib (P.B.U.H), Qur'anic scenes

المقدمة:ـ

كلُ قضيةٍ لغويةٍ توضعُ لها قاعدةً كان لابدَ لها عقلاً من استقراءِ كلام أهلِ اللغة، وطريقةِ استعمالهم لها، ثم أخذ القاعدةَ من الاستقراءِ الذي يجبُ أنْ يكونَ تاماً لا ناقصاً، وبخلافه تكونُ القاعدةُ جزئيةً تختصُ باللغة التي اُستقرأت دونَ غيرها، وهذا ما وقعَ فيه علماءُ اللغةِ العربِ الذينَ لم يستقرئوا كلامَ العربِ بل أعتمدوا على ستةِ قبائلَ منْ العربِ على الأكثرِ اعتقدوا أنَّهم أفصحُ العربِ هذا أوّلاً، ثم أنَّهم استعانوا بأحكامٍ منطقيةٍ فلسفيةٍ معياريةٍ في وضعِ القواعدَ اللغويةِ ومنْ تلكَ الاحكامِ التي قالَ جمهورُ النحاةِ بها مسألةُ تقديمِ الفاعلِ على الفعلِ التي اختلفَ فيها البصريونَ معَ الكوفيينَ بينَ مجيزٍ ومانعٍ.

وقد جاءَ البحثُ متبعاً المنهجَ الوصفي ومقسماً على مبحثين تسبقُهما مقدمةٌ، المبحثُ الأولِ كان بعنوان (تقديم الفاعل على الفعل بين المعيارية والوصفية) يتناولُ قضيتين الأولى (معيارية وجوبِ تأخيرِ الفاعلِ عنْ الفعلِ) والثانية (وصفية جوازِ تقديمِ الفاعلِ على الفعلِ)، أما المبحثُ الثاني فقد جعلته دليلاً على صحةِ رأي الكوفيين في هذه المسألةِ بالاستشهادِ منْ كلامِ أفصحِ العربِ بعدَ رسولِ الله " ﷺ " إمامِ البلاغةِ وسيدِ الفصاحةِ ومنبعها علي بنِ أبي طالبٍ عليه السلام في نهجه (نهج البلاغة) وقد سميتُه (دلالات تقديم الفاعل على الفعل).

علمًا أنَّ مسألةَ التقديمِ والتأخيرِ قد تناولها الكثيرُ منْ الدراسينَ في البحثِ إلّا أنَّهم لم يعدوا تقديمَ الفاعلِ على فعله منْها؛ لأنّه ممّا لا يجوزُ عندَهم ذلك تبعًا للقاعدةِ المعياريةِ التي وضعَها النحويونَ وإنْ كانتْ هذه القاعدةُ مخالفةً لطبيعةِ اللغةِ العربيةِ المتنوعةِ في أنماطِ تراكيبِها لتنوعِ الدلالةِ وهذا ما أنمازَ به بحثُنا عنْ غيرِه .

المبحث الأول

تقديم الفاعل على الفعل بين المعيارية والوصفية

لقد تعددتْ مناهجُ علماءِ اللغةِ العربِ في دراساتهم للغةِ بينَ منهجٍ وصفي يحاولُ وصفَ النصِّ الموجودِ وصفاً واقعياً، دونَ تدخلٍ بمحاولةِ فرضِ قوالبَ قاعديةٍ لا تتفقُ معَ طبيعتهِ ودونَ محاولةٍ لتقديرِ صيغٍ أو تأويلٍ أو تعليلٍ في محاولةٍ لإخراجِ النصِّ عن ظاهرةٍ

ليتمشى معَ القواعدِ التقليديةِ.

ومنهج معياري آخر يعتمد القواعد المنطقية والفلسفية في وضع قواعد تتخذ أساساً للحكم على صحة النصوص اللغوية أو عدمها وتؤمن بآراء مثل الحذف والتقدير فما لم يتوافق من النصوص مع هذه القواعد أُوّلَ عن ظاهرهِ وقُدرت له صيغ إنْ كان يحتاج إلى مثل هذا التقدير وقد كوّنت هذه الآراء المعيارية نظرية تُدعى بـ (نظرية العامل) القائلة بفكرة عمل بعض الصيغ وتأثيرها في البعض الآخر، فالفعل - على سبيل المثال - يعمل ويؤثر في الفاعل والمفعول وغيره من مكملات الجملة وبدون هذا الفعل لا يكون رفع أو نصب في الجملة الفعلية.

ولهذه النظرية أثارٌ سلبية أرخت بسدولها على النحو العربي خاصة ومن تلك الآثار اختلاف النحويين (البصريين والكوفيين) في مسألة جواز تقديم الفاعل على الفعل ولتوضيح هذه المسألة الخلافية وما يتصل بها من أحكام نفصل الكلام من خلال نقطتين هما:

أ - معيارية وجوب تأخير الفاعل عن الفعل.

وتتمثل هذه النقطة في الرأي البصري الذي يرى أنَّ (زيدٌ) في جملة (زيدٌ قام) مبتدأ واجب التقديم على خبره الجملة الفعلية المتكونة من الفعل والفاعل الذي يكون ضميراً مستتراً (يعود على المبتدأ) ولا يجوز تأخير المبتدأ لكي لا يلتبس بالفاعل[١]، والذي يكون واجب التأخير عن فعله.

ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لأنَّ الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة، ولا يجوز تقديم عجزَ الكلمة على صدرها[٢]، زيادةً على ذلك أنَّ الفعل عامل في الفاعل فيجب أنْ يكون الفعل أوّلاً والفاعل بعده[٣]، ونجدُ أنَّ هذه العلة تتناقض مع الواقع اللغوي، وما قرروه في أحكامهم من جواز تقديم الحال والمفعول به على عامليهما، وغيرهما من مواضع التقديم[٤].

وقد عدَّ سيبويه تقديمَ الفاعلِ على الفعل من قبيح الكلام فيقول: (ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله:

صـــددت فأطولـــت الصـــدود وقلمـــا وصـــالٌ علـــى طـــول الصـــدود يـــدومُ

وإنما الكلام: وقلّ ما يدومُ وصالُ)[٥].

ومن علل عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل إتباع النحويين المنهج الشكلي في تحديد الجملة الأسمية والجملة الفعلية فإنَّ الجملة الأسمية عندَ البصريين هي التي صدرها اسمٌ بينما الجملة الفعلية فهي التي يكون صدرُها فعل وفي هذا يقول ابن هشام (ت٧٦١هـ): (فالأسمية: هي التي صدرها اسمٌ، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائمٌ الزيدان، عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضرب اللص، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً، ويقوم زيدٌ، وقمْ)[٦].

فهم يستندون في تحديد نوع الجملة إلى نوع الكلم المقدّم أمّا الكوفيون فلا يقولون بذلك وذلك لأنَّهم يجوزون تقديمُ الفاعل على الفعل وهذه الأقاويل والحجج التي تمسك بها البصريون هي التي دفعتهم إلى تأويل كلَّ النصوص العربية التي جاء فيها الفاعل مقدماً على فعله سواء كانت نصوص قرآنية قطعية الصدور أم نصوص عربية صحيحة النقل وأخرجوها عن طبيعتها اللغوية والسياق البلاغي وعن الذائقة العربية المقصودة، وإلى هذا أشار الدكتور أحمد عبد الستار الجواري بقوله: (لقد أخذوا يضعون القواعد قبل أنْ يحيطوا علماً بأساليب العرب في الكلام وقبل أنْ تجتمع لديهم المادة الأولية - كما يقال - تلك التي تُبنى عليها القواعد بل قد امعنوا في الغفلة والشطط فلم يحيطوا بما لديهم من المادة الأولية خُبرا وموقفهم من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أوضح دليل على ذلك ومثال ذلك أنَّهم يقولون في بعض أصولهم: إنَّ أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ويصرون على هذا الأصل إصرار المكابر المعاند فإذا وجدوا في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة ٦) أو مثل ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء﴾ (الرحمن٣٧) تكلفوا في التأويل وتعسفوا في التقدير حتى يسلم لهم الأصل الذي وضعوه فزعموا أنَّ بعد أداة الشرط فعلاً محذوفاً واجب الحذف تقديره (أنْ استجارك احدٌ...استجارك)[٧].

وبناءً على ما تقدم فإنَّ أداة الشرط في هذه الآية وفي أمثالها عند الكوفيين باقية على إختصاصها بالدخول على الجملة الفعلية إلا أنَّ الفاعل جاء فيها مقدماً على فعله لأغراض

بلاغية معنوية منشودة تذهب هذه المعاني الدال عليها التقديم بتقدير الفعل بعد أداة الشرط وتصبح الجملة ساذجة بعدما كانت قاصدة في دلالتها.

ب - وصفية جواز تقديم الفاعل على الفعل.

لقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله [٨]، في الجملة الفعلية نحو(زيدٌ قامَ) فـ(زيدٌ) - عندهم - فاعلٌ مقدَّم على فعله وقد استدلوا بقول الزباء :

مـــا للجمـــال مشـــيها وئيـــدا أجنـــدلا يحملـــن أم حديـــدا[٩]

أي: وئيدا مشيُها، فـ (مشيها) فاعل مقدّم للصفة المشبهة (وئيدا) وهي عامل متأخر عنه، ولا يجوز أنْ تكون (وئيدا) خبر أنَّ لأنَّها منصوبةٌ.

وقد أجاز سيبويه تقديم الفاعل على الفعل لضرورة الشعر على حدٍّ قوله فقد قال: (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صـــددت فأطولـــتِ الصـــدود وقلمـــا وصـــال علـــى طـــول الصـــدود يـــدوم[١٠]

وقد وافقه ابن هشام في قوله: (والصواب أنَّه فاعل يدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور)[١١]، ولعل سيبويه حمله على القول بالتقديم والتأخير مكتفياً بالفعل المؤخر وأظن أنَّ ابن هشام وافق سيبويه في التقدير، ومن أمثلة تقديم الفاعل على فعله في الشعر العربي كثيرة منها قول عدي بن زيد العبادي

فمـــتى واغـــلٌ ينبـــهم يحيـــوه وتعطـــف عليـــه كـــأس السَّاقـــي[١٢]

وقول الآخر:

صـعـــــدةٌ نـابتـــــة في حائـــــرٍ أينمـــا الـــريح تميلهـــا تمـــيل[١٣]

ومثله قول هشام المري:

فمـــن نحـــن نؤمنـــه يبـــت وهـــو آمـــنٌ ومـــن لا نجـــره يمـــس مـــنا مفزعـــا

عـــاود هـــراةَ وان معمورهـــا حزبـــا واســـعد اليـــوم مشغـــوفاً اذا طـــربا[١٤]

وكذلك لبيد العامري:

حسبت التقى والجود خير تجارةٍ ربحاً إذا ما المرء اصبح ثاقلا[١٥]

اضافة إلى ذلك فإنَّ القرآن الكريم قد جاءَ فيه الفاعل مقدماً على فعله لدلالة قرآنية خاصة وحكمة آلهية لا يحق للإنسان تغييرها وتأويلها بشيء آخر لم ينزل به القرآن بل كان على الدارس أنْ يبحث عن سبب هذا التقديم وما هي دلالاته، ومنْ الآيات القرآنية قوله تعالى: ﴿امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾[١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾[١٧]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[١٨].

وهذه الآيات القرآنية والأبيات الشعرية العربية التي ساقها الكوفيون دليلاً وصفياً على صحة مذهبهم في هذه المسألة وقد أصرَ البصريون على رأيهم برغم الشواهد وقدروا فعلاً سابقاً على الفاعل لإرغام الشواهد على موافقة ما وضعوه من قاعدة، ويرد عليهم أنَّه إذا جاز التقدير في كل شاهد على هذا النحو فهل ستبقى ثمة قاعدة ؟ وهل سيستمر حوارٌ نحوي يفضي إلى نتيجة ؟ فلأجل ماذا يؤتى بالشاهد إذا كان يجوز تغييره [١٩].

ثم إنَّ افتراض أي تركيب جديد بتركيب آخر غير النص الأصلي(مهما كان الشاهد) سيغير المعنى، ففي سورة التوبة قدم الله سبحانه وتعالى الفاعل(أحدٌ) لأنَّه خائف مستجير فنبه عليه أولًا ومثله المرآة الضعيفة الخائفة من نشوز بعلها والتي وردت في سياق ما جاء في قوله تعالى وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا.. إلى آخر الآية الكريمة وهكذا بقية الموارد التي يتقدم فيها الفاعل لأمرٍ يريده المتكلم لا تحديداً وفق قاعدة بالجواز وعدمه [٢٠].

إذن فتقدم الفاعل ليس مشروطاً بقاعدةٍ بل قاعدته هي فلسفة المتكلم وغاياته فهو يصوغ العبارة لما يشاء من أهداف بما يلائم التسلسل الذي يريده هو لا التسلسل الذي يريده المتلقي.

وقد تابع كثيرٌ من النحاة المحدثين الكوفيين في رأيهم في هذه المسألة أمثال الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أنَّ الكوفيين أميلُ من البصريين إلى فهم الطبيعة اللغوية وإدراك أن القضايا النحوية سبيلها السماع والاستقراء لا الإمعان المنطقي في القياس فلا يزال الكوفي يخضع في أحكامهِ لذوقه الطبيعي متحرراً ممّا من شأنه أنْ يعوق تذوقه روح النصَ من قيود

الاطراد[٢١]، وقد رفض المخزومي أنْ يكون تقسيم الجملة على اساس لفظي، لا يلحظ فيه الفرق بين الجملتين فهو يرى التقسيم للجملة إنَّما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة فالجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند دالا على الغير والتجدد أو بعبارة أخرى هي التي يكون فيها المسند فعلاً والجملة الأسمية هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلا [٢٢].

ومن النحاة المحدثين من تابع البصريين في رأييهم أمثال الدكتور تمام حسان[٢٣]، القائل بالرتبة المحفوظة وغير المحفوظة ومنهم من حاول المصالحة بين المذهبين أمثال الدكتور فاضل السامرائي بقوله أنَّ الخلاف في هذه المسألة خلاف في الأمور الاصطلاحية ويرى أنَّه كان ينبغي أنْ تبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة وهو البحث في الخلاف المعنوي بين التعبيرين في نحو: حضرَ سعدٌ، وسعدٌ حضرَ فقد رأى أنَّ الفرق بين هذين التعبيرين هو أنَّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أنْ يتقدم الفعل فأنْ تقدم المسند إليه فلا بدَ لذلك من سبب لأنَّ الأصلَ أنْ يقال: حضر سعدٌ، فأنْ تقدم المسند اليه فلا بدَ لذلك من سبب، والفرق بينَ التعبيرين أنَّ جملة: حضر سعدٌ، هي قول للمخاطب خالي الذهن إذ ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فيكون الخبر فيها خبراً ابتدائياً أما جملة: سعدٌ حضر، فقد قدّم الفاعل أولاً فهي عنده تقدمت لغرض منْ الأغراض ومنْ هذه الأغراض: إزالة الوهم من ذهن المخاطب، والقصر والتخصيص، أو لتعجيل المسرة أو للتعظيم أو للتعجب [٢٤]، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أغراضاً اخرى لأسباب التقدم.

وهذه الاغراض البلاغية وغيرها سوف نعرضها في المبحث الثاني بشواهدٍ من كلامِ لأفصح العرب بعد رسول الله ﷺ وأمير البلغاء الأمام أمير المؤمنين عليه السلام إمام البلاغة والفصاحة في (نهج البلاغة).

المبحث الثاني

دلالات تقديم الفاعل على الفعل

التقديم والتأخير خصيصةٌ مهمةٌ من خصائصِ التركيب في اللغة العربية إذ: ((إنّ الكلمة تحمل معها ما يدلُّ على صيغها الاعرابية، ومنها أنْ تقديمها وتأخيرها في الجملة يعطيها وظيفة أخرى ومعنى آخر غير المتمثل في الإعراب)) [٢٥]،كما أنّ فيها دلالة واضحة على

((حسن التصرف في الكلام ووضعه في الموضع الذي يقتضيه المعنى))[٢٦].

وقد كان التقديمُ والتأخيرُ موضعَ عنايةِ الدراساتِ النحويةِ والبلاغيةِ، وكان سيبويه أولَ من أشارَ إليه إذ قال: ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه اعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[٢٧]، غير أنَّه هذا التعليل لم يرُقْ للجرجاني ولم يقف عنده بل تجاوزه إلى ضرورة بيان وجه العناية والأهمية فيقول: ((وقد وقع في ظنون الناس أنَّه يكفي أن يقال: أنَّه قُدّم للعناية ولأنَّ ذكره أهم من غير أنْ يذكرَ من أينَ كانت تلك العناية وبِمَ كانَ أهم؟))[٢٨].

وأكّدَ الجرجاني أنّ الكلمات يتبع أحوال النفس وما يثار فيها من معانٍ وصور، إذ قال: ((إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للكلمات، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب المعنى أنْ يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أنْ يكون مثله أولاً في النطق))[٢٩].

وما استعمله العرب في كلامهم إلّا ((دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق))[٣٠]، فالتقديم والتأخير ظاهرة ذات أثرٍ واسعٍ وكبيرٍ في إثراءِ اللغةِ وإنماءِ عناصرها حتى عُدت لون من ألوان حريتها وخصيصة من خصائصها لما بينها وبين المعنى من صلة وأسباب.

ولتقديم الفاعل على الفعل معانٍ وأغراض أسلوبية يقصدها المتكلم لتطابق مقتضى الحال وهذه المعان والأغراض تكون في حالتين:

الأولى في السياق المثبت: وفيها معان وأغراض أسلوبية منها:

١- تخصيص المسند الفعلي بالمسند إليه[٣١]: من ذلك قول الإمام علي عليه السلام: ((أنا وضعت في الصغر بكلا كل العرب، وكسرت نواجم قرون ربيعة ومضر))[٣٢]، فتقديم الفاعل (أنا) على الفعل (وضعت) وتابعه (وكُسرت) أفاد تخصيص المسند وتابعه بالمسند إليه، والاقتصار عليه، فالإمام هو وحده من وضع العرب على صدورها وكسّر نواجم قرون أشرف قبائلها وأرفعها ربيعة ومضر فلم يشاركه أحدٌ بهذا فهو فعل مختص به وحدَه حتى سمّوه فتّال العرب فقد ورد في (كتاب مناقب آل أبي طالب) قول عمر بين سعد لقومه يوم الطف: ((الويل لكم، أتدرون من تبارزون؟

هذا أبن الأنزع البطين، هذا أبن قتال العرب، فاحملوا عليه من كل جانب))[٣٣]، ولا يخفى ما في هذا التقديم من إفادة التأكيد فالاختصاص يستلزم التأكيد فكل تخصيص هو تأكيد وليس العكس.

٢- التأكيد: من ذلك قوله: عليه السلام ((وعجبت لمن شك في الله وهو يرى خلق الله، وعجبت لمن نسي الموت وهو يرى الموتى، وعجبت لمن أنكر النشأة الاخرى وهو يرى النشأة الأولى))[٣٤]، فتقديم الفاعل (هو) على الفعل (يرى) أفاد التأكيد بعد الشك والنسيان والإنكار فالإمام بهذا التقديم يؤكد لمن شك في الله أنه يرى خلق الله كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ * قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٣٥]، ولمن نسي الموت أنه يرى الموتى كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[٣٦]، ولمن أنكر النشأة الأخرى أن يرى النشأة الأولى وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[٣٧]، فبهذا التأكيد قويت الحجة لأبطال العدو فيما شك ونسي وأنكر ومنه قوله عليه السلام من كلام له قاله الخوارج: ((إنّما أجتمع رأي ملاكم على اختيار رجلين، أخذنا عليهما أنْ لا يتعديا القرآن فتاها عنه، وتركا الحق وهما يبصرانه))[٣٨]، فتقديم الفاعل (هما) على الفعل (يبصرانه) أفاد تأكيد أن الحكمين يعرفان ويعلمان حكم القران على الرغم من هذا قد عدلا عنه، وهو حكم الحق ولسان الصدق، قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[٣٩].

ومنه أيضا قوله عليه السلام من كتاب له إلى بعض عماله: ((كيف تسيغ شراباً وطعاما وأنت تعلم أنك تأكل حراماً وتشرب حراماً...))[٤٠]، فقدم الفاعل (أنت) على المسند الفعلي (تعلم)؛ لافادة تأكيد أنَّ عامل الإمام كان يعلم أنَّه يأكل حراماً ويشرب حراماً على الرغم من علمه بذلك لم يمتنع منه ((كمن يسيغ شراباً وطعاماً وهو يعلم أنه يأكل ويشرب

مسموماً))[٤١]، فجاء التأكيد تقوية من إلقاء الحجة عليه ردعاً وصداً له عن فعله هذا.

٣- التنبيه على المسند إليه الفاعل: من ذلك قولهعليه السلام: ((قرنت الهيبة بالخيبة، والحياء بالحرمان، والفرصة تمرُّ مرّ السحاب، فانتهزوا فرض الخير))[٤٢]، فقدم الفاعل (الفرصة) على الفعل (تمرُّ) للتنبيه على الفاعل بعدة أمراً لابد من اغتنامه والتعجيل بالإفادة منه.

٤- تقديم الفعل لإطالة المسند الفعلي: من ذلك قوله: عليه السلام ((الدهر يخلق الأبدان ويجدد الآمال، ويقرب المنيّة، ويباعد الأمنية، من ظفر به نصب، ومن فاته تعب))[٤٣]، فقدم الفاعل (الدهر) على الفعل (يخلق) إطالة الإخبار بالفعل وذلك بالعطف عليه (ويجدد الآمال ويقرب المنية ويباعد الأمنيّة) ولو أخر الفاعلُ لكانت هناك ركة في الصياغة الأسلوبية.

٥- التعظيم: من ذلك قوله: عليه السلام ((لا يزهّدنَّك في المعروف من يشكروه لك، فقد يشكرك عليه من لا يستمتع بشيء منه، وقد تدرك من شكر الشاكر أكثر مما أضاع الكافر والله يحب المحسنين)) [٤٤]، فقدم الفاعل لفظ الجلالة (الله) على الفعل (يحب) لتعظيم الخالق وتمجيده فضلاً عما أفاده التقديم لفظ الجلالة من اطمئنان نفسي وشعور بالراحة ولاسيما أن التقديم حاصل في سياق من عمل معروفاً ووضعه مناسباً للسياق ومراعياً لقرائن الحال لأنَّ الله هو من يرد الإحسان إلى أهله أولاً وأخيراً.

٦- الاستفهام عن الفاعل: وذلك إذا تقدم الفاعل على الفعل بعد همزة الاستفهام فيتسلط الاستفهام على المقدم ويكون هو المستفهم عنه ويقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): ((إذا قلت: (أأنت فعلت ؟)، فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه)) [٤٥].

ومما جاء في نهج البلاغة من الاستفهام عن الفاعل والشك فيه قوله عليه السلام من كلام له قاله للخوارج وقد خرج إلى معسكرهم وهم مقيمون على إنكار الحكومة: ((أكُلُّكُم شَهِدَ معنا صفين ؟ فقالوا: منّا من شهد، ومنا من لم يشهد، قال: فامتازوا فرقتين، فاليكن من شهد صفين فرقة، ومن لم يشهدها فرقةً، حتى أكلّم كلاً منكم بكلامه)) [٤٦]، فقدم الفاعل

(كلكم) على الفعل (شهد) بعد همزة الاستفهام للاستفهام عن الفاعل حصراً ففيه وقع شك الإمام وتردده لا في الفعل فالإمام يعرف أنَّ بعض الخوارج شهدوا معه حرب صفين ولكنه لا يعلم أكل المخاطبين هم من الذين شاركوا أم بعضهم ؟.

ومنه من كلام لهعليه السلام وقد وقع بينه وبين عثمان خلاف فقال المغيرة بن الأخنس لعثمان أنا أكفيكه، فقال الإمام للمغيرة: ((يا أبن اللعين الأبتر، والشجرة التي لا أصل لها ولا فرع، أنت تكفيني ؟! فو الله ما أعز الله من أنت ناصره، ولا قام من أنت منهضه، أخرج عناً أبعد الله نواك، ثم أبلغ جهدك، فلا أبقى الله عليك إن أبقيت)) [٤٧]، فقدم الفاعل (أنت) على الفعل (تكفيني) بعد همزة الاستفهام المحذوفة لأنَّ الشك والتردد كان قي الفاعل فسلط الاستفهام عليه لا على الفعل ولا يخفى ما في هذا الشك من تردد وتوبيخ وتحقير للمغيرة في ان يكون نداً للإمام وكافياً له.

الثانية في السياق المنفي:

لتقديم الفاعل على الفعل في السياق المنفي غرضان أسلوبيان هما:

١- إفادة التخصيص: [٤٨]، وذلك إذا جاء الفعل بعد أداة النفي، نحو قولنا: (ما فعلت...) (وما قام زيد)، أفاد ذلك نفي الفعل عن الفاعل من دون تخصيصه، فجائز أنْ يكون قد فعله غيره وجائز أنَّ الفعل لم يفعل أصلاً أما إذا قدمنا الفاعل في قولنا (ما أنا فعلت...)، و (ما زيد قام) أفاد ذلك نفي الفعل عن الفاعل وإثباته لغيره وقد نفي الفعل عن المتكلم وأثبت لغيره ونفي القيام عن زيد وأثبت لغيره أيضاً.

وممّا جاء في نهج البلاغة لإفادة هذا المعنى قول الإمام عليه السلام من كلام له عند تلاوته: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٤٩]، ((وحقاً أقول ما الدنيا غرتك ولكن بها اغتررت)) [٥٠]، فتقديم الفاعل (الدنيا) بعد النفي على الفعل (غرّتك) أفاد نفي الفعل عن الفاعل، وفي الوقت نفسه إثباته لغيره في قوله: ((ولكن بها اغتررت))، فالإنسان هو من يغتر بالدنيا لا هي تغرّه فأراد الإمام من هذا النفي إلقاء الحجة وبطلان العذر بعد ارتكاب المعاصي والذنوب بذريعة غرِّ الدنيا له.

٢- التأكيد[٥١]: من ذلك قولهعليه السلام من خطبة له في تمجيد الخالق ((فلا عين من لم يرهُ تنكرهُ،

ولا قلبٌ من أثبتهُ يُبْصِرُه))[٥٢]، فتقديم الفاعل (عين من لم يره، وقلب من أثبته) على الفعل (تنكره و يبصره)، فقد أفاد تأكيد نفي الفاعل فقوله: (فلا عين من لم يره تنكره) يشير إلى ردٍّ ما يسبق إلى الوهم من أنَّ العين اذ امتنع عليها رؤيته فلا بد من إنكارها له[٥٣]، فيأتي الفاعل (عين من لم يره) بعد النفي مقدّماً لتأكيد أن عدم الرؤية لا تستلزم الإنكار ((إذ آيات القدرة وعلامات المقدرة وآثار العظمة من الآفاق والأنفس شاهد حق على وجوده برهان صدق على ذاته))[٥٤]، فجاء التأكيد لرد الانكار لعلّه انتفاء الابصار وفي قوله: (ولا قلب من أثبته يبصره) أفاد تقديم الفاعل المنفي تأكيد أنَّ القلب الثابت الإيمان الأكثر إحاطة بمعرفة الخالق لا يصل إلى كنه حقيقته.

ونجد أيضاً معنى التأكيد في قديم الفاعل على حرف النفي من ذلك قولهعليه السلام من كلام له يذكر فيه أحوال الرجال في أحاديث البدع: ((ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً يأمر به، ثم أنَّه نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثم أمر به، وهو لا يعلم))[٥٥]، ففي تقديم الفاعل (هو) على الفعل المنفي (لا يعلم) تأكيد نفي الفعل فهذا الرجل لا يعلم بما نهى عنه الرسول فيما قد أمر به سابقاً وهو أيضاً لا يعلم بما أمر الرسول فيما قد نهى عنه سابقاً فهو قد حفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ.

الخاتمة:ـ

توصل البحث إلى أنَّ منهج البصريين كان أكثر تقيداً بالأصول المنطقية والفلسفية المعيارية، من المنهج الكوفي الذي كان أكثر توسعاً بالاستشهاد اللغوي وأقرب إلى طبيعة اللغة ووصفها، ويعضد رأيهم في مسألة تقديم الفاعل على الفعل، شواهد كثيرة ومتنوعة إذ استشهدوا بآيات قرآنية، وأبيات شعرية، وكلام نثري عربي، ممّا لا مجال معها للشك أن طبيعة الاستعمال اللغوي عند العرب، أنهم يقدمون الكلمات التي يهتمون بها ويقصدون التحدث عنها.

وقد جاء في نهج البلاغة لأفصح العرب بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنينعليه السلام من الشواهد الكثيرة التي تقدم فيها الفاعل على الفعل لأغراض بلاغية وجمالية مقصودة ترجح رأي الكوفيين على غيرهم.

هوامش البحث

(١) ينظر: شروح جمل الزجاجي،٣٥٣/١، وشرح الرضي على الكافية، ٢٥٨/١، واوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام، وشرح ابن عقيل، ٢٣٤/١ - ٢٣٥.

(٢) ينظر: الاصول في النحو، لابن السراج، ١/ ٨٩، شرح الرضي على الكافية، ١٨٧/١ - ١٨٨.

(٣) ينظر: المفصل، لابن يعيش، ٢٠٢/١، حاشية الصبان على شرح الاشموني، ٦٤/٢ - ٦٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ٢٥٩/٢، جمع الهوامع، ٢٣٧/٢.

(٥) الكتاب، ٣١/١.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ٢٣٧/٢.

(٧) نحو التيسير، ص٥٨-٥٩.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاج، ١٥٩/١-١٦٠، وشرح ابن عقيل، ٧٧/٢، همع الهوامع، ٥١١/١.

(٩) من الرجز، خزانة الادب، ٢٩٥/٧.

(١٠)الكتاب، ٣١/١.

(١١) مغني اللبيب، ٣٢٧/٢.

(١٢) الكتاب،١١٣/٣.

(١٣) الاصول،٢٤٢/٢.

(١٤) الكتاب،١١٤/٣.

(١٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك.

(١٦) سورة النساء الآية ١٧٦

(١٧) سورة النساء الآية ١٢٨

(١٨) سورة الحجرات الآية ٩

(١٩) النظام القرآني، عالم سيب النيلي،ص٢٠٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(٢١) ينظر: مدرسة الكوفة، ٣٤٩-٣٥٥.

(٢٢) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق،ص٨٦.

(٢٣) ينظر: القرائن النحوية واطراح العامل المحلي والتقديري، د. تمام حسان، مجلة اللسان العربي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ص٥٢.

(٢٤) ينظر: معاني النحو، ٤٤٦-٤٦٧.

(٢٥) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٢٥.

(٢٦) أساليب بلاغية : ١٩٨.

(٢٧) الكتاب : ٣٤/١.

(٢٨) دلائل الإعجاز : ١٠٨.
(٢٩) المصدر نفسه :١١٤.
(٣٠) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٠٨ ، وينظر البرهان في علوم القرآن ٢٣٣/٣.
(٣١) ينظر : دلائل الاعجاز ١٢٨.
(٣٢) نهج البلاغة: ٣٢٦ .
(٣٣) مناقب آل أبي طالب لأبن شهرآشوب ١٢٠/٤.
(٣٤) نهج البلاغة : ٥٢٨ .
(٣٥) سورة ابراهيم : ٩ – ١٠.
(٣٦) سورة الجاثية : ٣٤.
(٣٧) سورة يس : ٧٧ – ٧٩.
(٣٨) نهج البلاغة : ٢١٢.
(٣٩) سورة المائدة : ٤٤.
(٤٠) نهج البلاغة : ٤٣٤.
(٤١) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة للتستري : ٨ / ١٠٣.
(٤٢) نهج البلاغة :٥٠٦ .
(٤٣) نهج البلاغة : ٥١٥ .
(٤٤) نهج البلاغة : ٥٤٤ .
(٤٥) دلائل الاعجاز : ١١١.
(٤٦) نهج البلاغة : ٢٠٣.
(٤٧) نهج البلاغة : ٢٢١.
(٤٨) ينظر: دلائل الاعجاز : ١٢٤ – ١٢٥.
(٤٩) سورة الانفطار : ٦.
(٥٠) نهج البلاغة : ٣٧٣ .
(٥١) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة : ٧٩.
(٥٢) نهج البلاغة : ٩٠ .
(٥٣) ينظر: مناهج البراعة في شرح نهج البلاغة : ١٤ / ٢٣١.
(٥٤) ينظر: مناهج البراعة في شرح نهج البلاغة : ١٤ / ٢٣١.
(٥٥) نهج البلاغة : ٥٥٢ .

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

١. اساليب بلاغية(الفصاحة - البلاغة - المعاني)، د. احمد مطلوب، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٢. الاصول في النحو، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة(د.ت).

٣. اوضح المسالك الى الفية ابن مالكن ابن هشام الانصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا -بيروت)(د.ت).

٤. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٣، القاهرة، ١٩٨٠م.

٥. بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، للعلامة المحق: محمد تقي التستري + دار امير عبير للنشر، طهران، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦. التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد عبد الرحمن الخطيب القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، مصر، ط٢، ١٩٣٢م.

٧. حاشية الصبان على شرح الاشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، محمد بن علي الصبان(ت١٢٠٦هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة(د.ت).

٨. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤،، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩. دلائل الاعجاز، ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة(د.ت).

١٠. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي المنصوري، ط١، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٤م.

١١. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢. شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١٤٢٢،١هـ-٢٠٠١م.

١٣. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب ابو جناح، بغداد(د.ت).

١٤. شرح الرَّضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمرن جامعة قار يونس، بنغازي، ١٣٩٨هـ-١٩٩٧م.

١٥. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦. شرح المفصل، الشيخ موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، تح: وشرح احمد السيد احمد، المكتبة التوفيقية، مصر(د.ت).

١٧. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابو الحسن احمد بن فارس(ت٤٩٥هـ)، تعليف: احمد حسن بسيج، ط١، منشورات احد بيقون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

١٨. في النحو العربي قواعد وتطبي، د. مهدي المخزومي، مطبعة المصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر، ط١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٩. القرائن النحوية واطراح العامل الاعرابي المحلي والتقديري، د. تمام حسان مجلة اللسان العربي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٠. الكتاب، سيبويه(ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٤، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

٢١. اللمع في العربية، لابن جني، تح: حامد المؤمن، مطبعة العاني بغداد (د.ت).

٢٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط١٤٠٦،٣هـ-١٩٨٦م.

٢٣. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٤. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري، تح: د. مبارك مازن ومحمد علي حمد الله، ومراجعة: سعيد الافغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران-ايران،ط١، ١٣٧٨هـ.

٢٥. مناقب آل ابي طالب، ابو جعفر محمد بن علي نب شهرآشوب، الشروي المازندراني(ت٥٥٨هـ)، تحقيق: د. يوسف البقاعي، دار الأضواء، ايران، ط١، ص١٤٢١هـ.

٢٦. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، للعلامة المحقق، ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، صنفها المحقق: حسن زاده الآملي، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٧. نحو التيسر دراسة ونقد منهجي، د. احمد عبد الستار الجواري، مكتبة اللغة العربية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٨. النظام القرآني، مقدمة في المنهج القصدي، علام سبيط النيلي، الناشر ذوي القربى، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.